وإلا ستعرف البشرية حروبا جديدة يكون سببها التنافس الرياضى ويكون للجزائر شرف الريادة لمثل هذه الحروب..

وعلى الحكومات أن تسن قوانينا جديدة تدخل المتجاوزين من المشجعين الوافدين وأبناء البلد، ضمن قوانين مثيرى الشغب وإشاعة الفوضى الإرهاب والتعريض للأمن العام، وتهديد مصالح الدول والأفراد والمنشآت للخطر.. أى تجريم هذا السلوك وعدم الآفلات منه..

ثالثا..على الحكومات العربية الاستفادة من هذه الأحداث فى مراجعة الفكر العربى فى الخطاب العربى العربى والعلاقات العربية العربية، وتجعلها أكثر تفاعلية فى القضايا العربية المشتركة.. وتعلى من شأن المصالحة من أجل المصلحة القومية والمصلحة المحلية.. ويكون الحوار حوار مصالح مشتركة..

لماذا انتصرت مصر ؟ ..

انتصرت مصر.. عندما انتصرت للمنافسة الشريفة للعبة..

وللقيم الإنسانية النبيلة التى شهد به لها العالم أجمع.. انتصرت مصر.. عندما أعلت عروبتها، وكتمت أنفاسها، وتعالت على الصغار الجزائرى لصالح القيم والعروبة وأخوة الدم والتاريخ المشترك..

والسؤال.. هل يساوى صعود فريق عربى إلى المونديال لكاس العالم ٢٠١٠م، لكل هذه الخسارة السياسية والاقتصادية، وزيادة التباعد بين الأشقاء أصحاب التاريخ المشترك.. ؟ ! ! .. على الحكمة الجزائرية أن تعود لرشدها قبل فوات الأوان.. وتقدم السياسة الجزائرية بشجاعة الاعتذار المولائم للشعب المصرى.. حرصا على ما تبقى من صالح مقدرات عروبتنا..

فات من الزمن..

فى الامتحانات بنقول باقى من الزمن، لتنبية الممتحنين.. والقصد والنية هو دفع التركيز لتحقيق أعلى درجة من الاستفادة بالوقت المتبقى.. ويجوز للممتحن أن يتوتر أو يغضب أو يثور عند سماعها.. ولكن المراقب يرى أن هذا التنبيه من واجبه. الذى عليه القيام به.. فى ثورتنا ليس هناك زمن محدد أو مراقب يمنع الغش ويحافظ على الجادين والصادقين من العابثين لضياع الوقت دون تحقيق الفائدة.. لكن حب الوطن وضمائرنا هى التى تراقبنا وتنبهنا من داخلنا.. لذا علينا التنبيه بأنه قد فات من الوقت شهرين كاملين منذ انتصار الثورة بتنحي مبارك.. ويخشى كثير من المراقبين أن تختزل الوقت شهرين كاملين منذ انتصار الثورة بتنحي مبارك.. ويخشى كثير من المراقبين أن تختزل الثورة فى تغيير شخوص كانوا حتما إلى زوال أو تغيير، وتعديلات فى الدستور أو بدستور جديد لا يحمل فى جوهرة الجديد عما تم من تعديلات كانت مطروحة قبل تنحى مبارك.. أو تأخذنا الرمال المتحركة التى نحن عليها الآن إلى مالا نريد.. شهرين فى عمر ثورة استطاعت فى يوم واحد زلزلة أركان النظام المصري العتيق، زمن كبير يستحق منا التوقف عنده للتقيم والتصحيح والبحث عن دوافع الاستمرار لتحقيق أهداف الثورة والدفاع عنها ضد مستغليها داخليا وخارجيا.. أما لو كانوا عامين من عمر الزمن فهم ليسوا بكثير، حتى وإن كانوا قرنين فى عمر التاريخ.. هذا اللغط الفكرى. وهذه الفرصة التعبيرية للتجهات السياسية وردود الأفعال السلبية من بعضها، إلى جانب البطئ الادارى فى الدفع بالنمو الاقتصادي،

قد يتعاظم بشكل متطرد ومقلق فى محيط الفراغ الحركى لتباطؤ آليات الثورة المنوط بها أمرين فى غاية الأهمية،

أولهما: سد الفراغ الادارى للنظام السابق، وثانيهما: وضع خط، وعندق ورؤية جديدة للنظام القادم.. رؤية شاملة وواضحة نؤسس لها وننطلق منها للمستقبل الذى من أجله قامت الثورة وكانت التضحيات.. والمراقب لا يجد هذه الرؤية واضحة فى ازهان العامة من الناس،وعند كثير من الخاصة ، إلا من بعض الامانى .. وما زال البحث عن طريق تسير فيه لتكتمل معالمها وتضح، كما رسمتها الثورة للثوار، أو لمن وقف بجانبها.. فى راى أن هناك فراغ فى التخطيط للفكر السياسى لمرحلة ما بعد الثورة، والذى يجب أن نملاء بالتوافق مع كل القائمين على المرحلة الانتقالية.. من الحكومة الحالية وممثلى الاتجاهات السياسية من الإخوان المسلمين والقوميين والليبراليين وشباب الثورة والحركات السياسية تحت رعاية القوات المسلحة.. وفى رأى أيضا أن وتيرة الحركة الانتقالية يجب أن تكون أكثر سرعة فى المرحلة القادم، وأن تبحث لها عن آليات تحقق نتائج أكثر فاعلية ضد معوقات روح التفاؤل المدنية المعاصرة التى خلفتها الثورة فى قلوب المصريين الباحثين عن الحرية والديمقراطية الحقيقية والدولة المدنية المعاصرة التى تحقق المواطنة ومعدلات أعلى فى التنمية الشاملة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.. ورادعة لمحاولات الثورة المضادة..

مع شديد الاحترام والأسف..

قانون أمريكي لدعم الإخوان أو البرادعى فى انتخابات الشعب والرئاسة.. هذا هو عنوان الخبر.. وموضوعه أن عددا من نواب الحزب الديمقراطي الامريكى والسيناتور الجمهورى جون ماكين المرشح السابق للرئاسة الأمريكية تقدموا للكونجرس الامريكى بمشروع قانون أسموه (دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات المدنية فى مصر) يطالب الحكومة المصرية بإلغاء قانون الطوارىء و وتقديم أدلة تضمن نزاهة الانتخابات القادمة مع وجود مراقبين دوليين، ورفع القيود التشريعية على الحريات ورفع أى رقابة للحكومة المصرية على المساعدات الأجنبية للمؤسسات التى تخضع أنشطتها لتعزيز الديمقراطية الأمريكية ومنعها من حق الإذن بدخول المساعدات أو تحديد نوعها ومنعها من الرقابة عليها، كما جاء فيه مطالبة إدارة الرئيس باراك اوباما بمشروطة الدعم المخصص للحكومات باحترام حقوق الإنسان، كما تراها اللجنة مقدمة المشروع.. الطريف فى الخبر ما ورد فى تعليق المتحدث باسم السفارة الأمريكية بالقاهرة السيد هاينز ماهونى، نفيه بشدة أن يكون الغرض من هذا المشروع هو التدخل فى الشئون الداخلية فى مصر.. والحق أننى لم أستطع أن أنتقل من قراءة هذا الخبر إلى غيره دون أن أتوقف عنده، أو أتأمله.. حدود علمى أن الكونجرس فى أمريكا يساوى مجلس الشعب فى مصر.. وكونه يقدم قانونا ينظم الحياة السياسية فى مصر بداية من الدستور ثم الانتخابات، وتحديد شكل الرقابة وطرق تمويلها.. أعتقد أنه بذلك قد تعدى حدوده إلى ما يخص الشعب المصرى وحده.